فان كانا من كلمتين سمي منفصلا نحو موسى امرء والقاضي امرء وقولوا امنا
وحكم المتصل انه يمد ويجوز زيادة على المد الطبيعي واختلفوا في قدر ذلك
فقال ابو عمرو وقالون وابن كثير مقدار الف ونصف وقيل الف وربع والمراد
ان ذلك قدر باعتبار المد الطبيعي وما زيد عليه وعند ابن عامر والكسائي
مقدار الفين وعند عاصم مقدار الفين ونصف وعند حمزة وورش مقدار
ثلاث الفات وهذه طريقة التيسير وطريقة الشاطبية ليس فيها الا مرتبتان
اما ان يمد بمقدار اربع حركات او ست حركات فالاربع تقدر الفين والست
بمقدار ثلاث الفات والمنفصل يجري فيه جميع ذلك الا ان الزيادة فيه على
الطبيعي جائزة لا واجبة وبقي قسم آخر وهو الوقف العارض نحو نستعين
فيجوز مده الى ست حركات فان قيل ما مد زيد فالجواب ان بعض القراء
اجاز ان يعامل حروف اللين معاملة حرف المد فاذا وقع بعده ساكن لوقف
نحو وامنهم من خوف وجاز زيد نحو المد والقصر والتوسط ولكن اذا
وقع بعده ساكن لادغام نحو كيف فعل وحرف اللين هو الواو والياء اذا كانا
وانفتح ما قبلهما نحو خوف وبيت وحرف المد هو الالف او الواو والياء
اذا سكنا وحرك ما قبلهما نحو يقول مجانسة لهما فان قيل ما معنى الفاعل
فالجواب ان الفاعل في اللغة من اوجد الفعل وفي اصطلاح النحويين هو
الاسم المرفوع الذي اسند لفظ الفعل اليه باعتبار صدوره منه قام الفعل
من مدلوله كضرب زيد كضرب زيد او باعتبار قيامه به كمات زيد فان قيل
ما سبب كون الفاعل مرفوعا فالجواب ان الفاعل صدر الفعل من مدلوله
وهو اشرف ممن وقع عليه الفعل والرفع اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف طلبا للمناسبة فان قيل هل الفاعل اصل المرفوعات او المبتدأ
فالجواب ان في ذلك خلافا فمنهم من قال ان الفاعل اصل لان عامله لفظي
وهو اقوى من غيره والمبتدأ عامله معنوي ومنهم من قال ان المبتدأ
اصل لانه متقدم ومنهم من قال بالتخيير فان قيل ما فائدة الخلاف فالجواب ان
فائدته ترجيح احد الامرين عند تعارض اعرابين في كلمة بان احتملت

كونها

كونها فاعلا او مبتدأ وخلت عن المرجحات فان قلنا الفاعل اصل فجعلها فاعلا
ارجح وان قلنا المبتدأ اصل فجعلها مبتدأ ارجح وقد قيل بمثل ذلك في قولنا
ليقولن الله فقيل التقدير خلقتنا الله وقيل الله خلقنا فان قيل ما حقيقة
الرفع فالجواب انه محل القول بان الاعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها
وعلى القول بانه معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها
فان قيل قولكم علامة رفعه الضمة هل هذا على القول بان الاعراب لفظي
او معنوي فالجواب ان الظاهر انه على القول بانه معنوي ولكن اريد
الجري على القول بانه لفظي لقلة فيه ورفعه قبل فان قيل هل يصح تخريج
على القول بانه لفظي فالجواب ان بعضهم اجاز ذلك قال ووجههما ان الضمة
اعراب من حيث عموم كونها اثرا حصل بالعامل وعلامة اعراب من حيث
خصوصها فان قيل ما مد زيد هل الفاعل هو المرفوع او معرفة وما الفرق
بينهما فالجواب انه معرفة والفرق بينهما ان المعرفة ما وضع
لشيء بعينه لا يتناول غيره والنكرة ما وضع لشيء شائع يصح صدقه
على افراد وعلامة النكرة قبول ال ووقوعها موقع ما يقبلها فالاول نحو جاء
والثاني نحو ذي بمعنى صاحب والمعرفة بخلاف ذلك ومعلوم ان زيدا
موضوع للذات المعينة ولا يقبل ال فصح كونه معرفة فان قيل زيد من
اي انواع المعارف فالجواب انه من قبيل المعرف بالعلمية الشخصية لانه
موضوع للذات المتشخصة المعينة فان قيل ما الفرق بين المعرف بالعلمية
الشخصية والمعرف بالعلمية الجنسية فالجواب ان علم الشخص وضع
لمتشخص ذهنا وخارجا كزيد وعلم الجنس ما وضع للحقيقة والماهية
المستحضرة في الذهن بقيد الاستحضار وان كان يصدق على كل فرد من
افراده وذلك كاسامة فانه موضوع لحقيقة الحيوان المفترس بقيد
استحضاره ويطلق على كل فرد من افراده فان قيل فما الفرق بين هذين
اعني علم الجنس وعلم الشخص وبين اسم الجنس فالجواب اما هذان
فقد علمت ما وضعا له واما اسم الجنس كاسد فهو ما كان موضوعا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)